مبادرة النقد من أجل التغيير

الخلفية

بعد أربع سنوات من العمليات التجريبية في مجال تحويلات النقد والقسائم على مستوى المكاتب القطرية، بدأت في أوائل عام 2011 مبادرة النقد من أجل التغيير بهدف تمكين **البرنامج** من إدراج تحويلات النقد والقسائم في مجموعة أدوات المساعدة الغذائية بحيث يمكن تقديم خليط ملائم من هذه الأدوات يتناسب مع احتياجات المستفيدين المحددة. وتنفذ المبادرة على ثلاث مراحل هي: 1) استخلاص الابتكارات؛ 2) وبناء قدرات المكاتب القطرية؛ 3) وتيسير عمليات التنفيذ التي يمكن توسيع نطاقها.

مقدمة

تقدر تكلفة النقد من أجل التغيير بمبلغ 10.2 مليون دولار أمريكي.[1] وكان الهدف الأول لخطة عمل السنتين الأولية هو تحفيز التغيرات اللازمة في **البرنامج** ووضع الأسس لتحويلات النقد والقسائم القابلة لتوسيع النطاق. وتمثلت العناصر الأساسية فيما يلي:

- التعلم من العمليات التجريبية والاستفادة من أفضل الممارسات بغية وضع نظم مؤسسية تدعم تحويلات النقد والقسائم على نطاق واسع؛
- توفير الأدوات والتوجيهات للمكاتب الإقليمية والقطرية لاختيار طرائق التحويل التي تتصف بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، ولتنفيذ هذه الطرائق وتقييمها؛
- إنشاء نظام إلكتروني للتسليم يشمل وحدة نموذجية لإدارة المستفيدين في كل واحدة من الطرائق؛
- تعزيز قدرة **البرنامج** على برمجة تحويلات النقد والقسائم؛
- المساهمة في شبكات التعلم الدولية من قبيل "شراكة التعلم في مجال التحويلات النقدية"، وذلك من خلال الحوار مع الوكالات الأخرى حول التدخلات السوقية وبرمجة تحويلات النقد والقسائم.

الإنجازات

تمكن فريق النقد من أجل التغيير، الذي كان قد أنشئ عام 2011 من أجل إدارة تنمية القدرة الداخلية، من تحصيل ما مقداره 70 في المائة من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج السنتين. واستعرض الفريق العمليات التجريبية المنفذة بين عامي 2009 و2011 بغرض تحديد أفضل الممارسات كأساس لإنشاء نماذج موحدة لتوزيع النقد والقسائم، وطور عملية متكاملة لتسيير الأعمال تتضمن الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مختلف المجالات الوظيفية في **البرنامج**. وستمكن هذه العمليات ونماذج التوزيع الموحدة **البرنامج** من نشر تحويلات النقد والقسائم على نحو أكثر تواترا وسرعة وعلى نطاق واسع.

وفي عام 2012، ركزت المبادرة على زيادة الاستفادة من الابتكارات وعلى بناء القدرات في المكاتب الإقليمية والقطرية. وأنشئت أدوات جديدة لاختيار تحويلات النقد والقسائم وتنفيذها واستعراضها، وتم اختبار هذه الأدوات والتثبت منها. وصدرت التوجيهات الخاصة بالعملية الجديدة لتسيير الأعمال، وجرى تقديم التدريب على برمجة

[1] فيما عدا تكاليف الدعم غير المباشرة.

تحويلات النقد والقسائم إلى 300 من المديرين التشغيليين من جميع مجالات **البرنامج** الوظيفية ولمديري المكاتب القطرية والإقليمية وغيرهم من كبار المديرين. وجرى تقديم الدعم التقني للمكاتب القطرية من جانب عشرة من الخبراء المتمركزين في المكاتب الإقليمية وخمسة متمركزين في المقر الرئيسي.

ومن أجل تيسير التسليم الآمن لتحويلات النقد والقسائم ورصدها في الوقت الحقيقي تقريبا، يجري العمل على تطوير نظام تكنولوجيا معلومات لدعم التحويلات الإلكترونية باستخدام الهواتف النقالة والحسابات المصرفية.

ونتيجة للأنشطة المضطلع بها منذ عام 2011، ارتفعت قيمة تحويلات النقد والقسائم الموافق عليها من 139 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 360 مليون دولار أمريكي في عام 2012، وهو ما يمثل 7.3 في المائة من مجموع برنامج عمل **البرنامج**، ويقدم مساعدة إلى 8 ملايين من المستفيدين. ومن أصل المساعدة الغذائية بتحويلات النقد والقسائم الموافق عليها في عام 2012، خُصصت نسبة 50 في المائة للاستجابة لحالات الطوارئ، وخصوصا في منطقة الساحل وللاجئين السوريين، في حين خصصت نسبة 45 في المائة للتدخلات الممتدة للإغاثة والإنعاش.

وقد تمكن **البرنامج**، من خلال المكون الخاص بالبحث والتطوير في مبادرة النقد من أجل التقدم، من أن يتولى دور القيادة في برمجة التحويلات النقدية، وذلك من حيث أن الطبيعة السريعة التغير للتدخلات المستندة إلى السوق في السياقات الإنسانية والإنمائية تتطلب مرونة تنظيمية وتوعية متواصلة.

العمل المقبل المتوقع

في عام 2013، ستواصل مبادرة النقد من أجل التقدم في إدراج تحويلات النقد والقسائم في برنامج عمل **البرنامج**، وفي تحسين اتخاذ القرارات على المستوى الميداني. ومن المتوقع تحقيق توسع كبير في تحويلات النقد والقسائم فيما بين عامي 2013 و2015، وذلك مع نشر النظم الجديدة وتعزيز القدرات في **البرنامج**. ولضمان الاستخدام الأمثل لتحويلات النقد والقسائم، سينفذ **البرنامج** برامج أجري فيها تحليل لطرائق تحويلات الأغذية والنقد والقسائم من حيث كفاءة وفعالية التكلفة. كما ستنفذ تقييمات منهجية لعملية اختيار طرائق التحويل.